ورقة السياسات

توطين المساعدات وبرامج التنمية في اليمن

د. نادية السقاف

أكتوبر 25, 2024

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

توطين المساعدات وبرامج التنمية في اليمن

د. نادية السقاف

أكتوبر 25, 2024

عائلة يمنية تتسلّم مساعدات غذائية إنسانية في نقطة توزيع بمديرية المُظفّر في تعز بتاريخ 20 يناير 2024 // صورة من مركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

SANA'A CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 2024، لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4

مقدمة 5

المنهجية 5

توطين المساعدات في اليمن: لمحة تاريخية موجزة 6

التوطين على أرض الواقع: التوجهات والفجوات 8

إضفاء الطابع المؤسسي على التوطين 12

توطين المساعدات في اليمن: ماهية الجهات وأسلوب التنفيذ 15

خاتمة 20

التوصيات 21

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة العوائق والفرص الرئيسية فيما يتعلق بتوطين المساعدات الإنسانية في اليمن، حيث تظهر النتائج وجود فجوة كبيرة بين نية المجتمع الدولي لتوطين المساعدات والحقيقة على أرض الواقع. تشمل التحديات المشهد السياسي المنقسم في اليمن، وضعف الحكومة، والمعرفة المحدودة لما يستلزمه التوطين. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الاستثمار المستدام في المنظمات المحلية، وخاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية أو التي تقودها النساء، أعاق الجهود الرامية إلى تمكين الجهات الفاعلة اليمنية، إذ تؤدي المشاكل الداخلية التي يشهدها المجتمع المدني اليمني، مثل الاحتكارات على شراكات الجهات المانحة، إلى تفاقم المشكلة.

في ظل وجود هذه المشاكل، تكافح الكيانات الدولية من أجل العثور على شركاء يمنيين فعالين. في الوقت نفسه، فإن المجتمعات المحلية اليمنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في حاجة ماسة إلى قيادة حقيقية، وفي حين أعرب المجتمع الدولي عن اهتمامه باتباع نهج أكثر محلية لتقديم المساعدات في اليمن، فقد أصر على وجوب أن ترتبط جهود التوطين بوجود قيادة محلية فعالة. على النقيض من ذلك، تزعم الكيانات المحلية أن الاستثمار في المؤسسات والمهارات اليمنية يجب أن يأتي أولاً.

النتائج الرئيسية:

- يُعد التوطين أمراً بالغ الأهمية لتقديم المساعدات المستدامة، ولكن الانقسام السياسي وغياب القيادة المحلية القوية يعوقان تنفيذه.
- يعاني المجتمع المدني اليمني، على الرغم من حرصه على فرص القيادة، من قيود ناتجة عن النقص في التمويل ودعم بناء القدرات، وخاصة للمنظمات المجتمعية الأصغر حجماً والمبادرات التي تقودها النساء.
- يظل تركيز الجهات المانحة مركزياً إلى حد كبير، مما يجعل المناطق الريفية والمجموعات المهمشة تعاني من نقص التمثيل في برامج المساعدات.

أبرز التوصيات

- تعريف التوطين بوضوح: وضع تعريف موحد للتوطين يتناسب مع السياق اليمني ويتماشى مع المبادئ العالمية.
- الاستثمار في بناء القدرات: يجب على الجهات المانحة تمويل جهود بناء القدرات التي تعزز الأطر المؤسسية للمنظمات المحلية، وخاصة المنظمات المجتمعية الأصغر حجماً والمجموعات التي تقودها النساء.
- تعزيز الشراكات الشاملة: تشجيع الشراكات العادلة والحقيقية بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، وضمان اتخاذ القرارات المشتركة.
- تبسيط العمليات البيروقراطية: استخدام الوساطة السياسية لتبسيط الإجراءات الإدارية والحد من تدخل السلطات.
- زيادة التمويل المرن: تخصيص حصة أكبر من التمويلات المرنة مباشرة للمنظمات اليمنية، مع التركيز على الاحتياجات والأولويات المحلية.

مقدمة

اكتسب مفهوم التوطين زخمًا كأداة لإنشاء آليات مساعدات أكثر فعالية واستدامة. يشير التوطين في هذه الدراسة إلى عملية نقل صلاحيات صنع القرار والقيادة إلى الجهات الفاعلة المحلية، مما يتيح لها إمكانية امتلاك المبادرات الإنسانية والتنموية، وبالنسبة لليمن، البلد الذي يصبغه الصراع الممتد والأزمة الإنسانية، فإن توطين المساعدات ليس مجرد تطلع سياسي بل ضرورة ملحة.

إن تطبيق أجندة التوطين العالمي وتداعياتها في اليمن، لا سيما من منظور يمني، يتطلب المزيد من البحث والدراسة، ولم تُتخذ بعد الخطوات الجوهرية نحو التوطين الحقيقي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن العملية تعاني من عنصر التسييس. تستكشف هذه الدراسة ديناميكيات توطين العمل الإنساني والتنموي في اليمن، وتقدم توصيات سياساتية لتعزيز دور وقيادة الجهات الفاعلة المحلية، وتستهدف صناع القرار من أصحاب المصلحة اليمنيين والمجتمع الدولي على حد سواء.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على مراجعة شاملة للمطبوعات والأبحاث الحالية المتعلقة بالتوطين والاستجابة الإنسانية في اليمن. تم جمع البيانات الأولية للتقرير من خلال 11 مقابلة مع مصادر رئيسية، سبع منها مع أصحاب المصلحة اليمنيين وأربع مع ممثلي المجتمع الدولي. يستعين البحث أيضا ببيانات مستقاة من مناقشة جماعية مركزة حول العمل الإنساني والتنموي في اليمن، بالإضافة إلى استطلاعات الرأي والمقابلات التي أجريت خلال العمل السابق الذي قامت به المؤلفة.

توطين المساعدات في اليمن: لمحة تاريخية موجزة

اكتسب مفهوم توطين التنمية في اليمن زخمًا منذ مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني في إسطنبول عام 2016، ومبادرة "الصفقة الكبرى"، وقد انعكست هذه المبادرة إلى حد ما في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 2021، والتي أكدت على ضرورة حماية رأس المال البشري والاجتماعي في اليمن من خلال توفير الأدوات وبناء قدرات الشركاء اليمنيين عبر القطاعات لتحسين التنفيذ والتغلب على التحديات.[1] على الرغم من عدم ذكر مصطلح التوطين في حد ذاته على وجه التحديد، فقد تضمنت خطة 2021، هدفًا "لضمان تنسيق الاستجابة الإنسانية ومساءلتها وشمولها وفعاليتها".[2] مع ذلك، لم يرد ذكر الحاجة إلى التنسيق مع أصحاب المصلحة اليمنيين بوضوح.

خلال العام التالي، وضع صندوق التمويل الإنساني في اليمن (YHF)، استراتيجية توطين وأطلقها، مع التركيز على تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية. شملت العناصر الرئيسية بناء قدرات المنظمات اليمنية، وتعزيز دور القيادة المحلية في تقديم المساعدات، وتحسين استدامة الجهود الإنسانية من خلال تعزيز زيادة إمكانية التملك بين المجتمعات المحلية.[3]

بعد ذلك ببضعة أشهر، نشر تقييم الوكالات المشترك للاستجابة الإنسانية في اليمن (IAHE) تقريره في يوليو/تموز 2022، متضمنًا الإقرار بأن "استراتيجية التوطين المتماسكة التي تدعم الحلول الدائمة غير موجودة في اليمن". أوصى التقرير بإنشاء استراتيجية قائمة على الملكية الجماعية والشفافية والمساءلة، مع بناء قدرات الشركاء المحليين وزيادة حجم ونوعية التمويل المقدم لهم.[4] في وقت لاحق، خلال جلسة مغلقة عقدت في عمان، الأردن، من جانب الفريق القُطري للعمل الإنساني في اليمن (HCT)، في ديسمبر/كانون الأول 2022، قدمت ثلاث منظمات غير وطنية حكومية تقريرًا فنيًا عن التوطين متضمنًا العقبات الرئيسية التي تواجهها المنظمات الوطنية غير الحكومية، وتوصيات بشأن تولي المزيد من الأدوار القيادية المحلية في تصميم الاستجابة وتقديمها وقياس أثرها.[5]

مطلع العام 2023، تم إنشاء فريق عمل للتوطين يهدف إلى وضع خطة عمل استراتيجية لتوطين المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اليمن (2024-2026).[6] لم يكن ذلك أول فريق توطين يتم إنشاؤه في القطاع الإنساني، فقد نفذت مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، بحكم طبيعة عملها، العديد من المنهجيات المحلية بالتنسيق مع المنظمات المحلية غير الحكومية، والتي أكدت على الشراكات والتعاون مع الشركاء اليمنيين، واعتمدت نهجًا قائمًا على المنطقة المستهدفة، وأنشأت مجموعات عمل فنية على المستويات الإقليمية ودون الوطنية والوطنية.[7] تضمنت

[1] "خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 2021"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 16 مارس/آذار 2021، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-2021-march-2021-enar

[2] المرجع نفسه، ص. 129

[3] غسان الكحلوت وسانسوم ميلتون، "توطين الاستجابة الإنسانية في اليمن"، شبكة الممارسات الإنسانية (HPN)، 15 يونيو/حزيران 2023،

[4] اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC)، "تقييم الوكالات المشترك للاستجابة الإنسانية في اليمن (IAHE) للأزمة اليمنية"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 14 يوليو/تموز 2022، ص. 108، https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-humaniatrian-evaluations-steering-group/inter-agency-humanitarian-evaluation-iahe-yemen-crisis

[5] وهي المؤسسة الوطنية للتنمية والاستجابة الإنسانية (NFDHR)، وجمعية رعاية الأسرة اليمنية (YFCA)، ومنظمة صناع النهضة (NMO). واستندت الأوراق البحثية إلى مشاورات مع 41 مشاركاً من 35 منظمة غير حكومية يمنية.

[6] تم وضع الخطة الاستراتيجية بعد مناقشات مع حوالي 260 عضوًا من منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية، وشبكة النوع الاجتماعي (GN)، والفريق المعني بالتنسيق بين المجموعات (ICCG)، والسلطات المحلية، والجهات المانحة، و179 منظمة غير حكومية يمنية تشارك بفعالية في مجموعة للأعمال الإنسانية واحدة على الأقل. "استراتيجية وخطة عمل التوطين 2024-2026"، الفريق القُطري للعمل الإنساني (HCT) في اليمن، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، https://fscluster.org/sites/default/files/2024-02/Annex%203%20Yemen%20HCT%20Localization%20Strategy%20and%20action%20plan.pdf

[7] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، "استراتيجية مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات في اليمن"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، يونيو/حزيران 2021، https://data.unhcr.org/en/documents/details/87228

الاستراتيجية الوطنية لمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات للفترة 2023-2024[8] هدفًا يتمثل في وضع إطار عمل للتوطين وخطة عمل خلال 2023، بحيث يتم تصميمها بالمشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما يتماشى مع "مبادئ الشراكة" الخمسة.[9]

استمر الزخم من أجل التوطين ضمن المجتمع الإنساني، وفي نوفمبر 2023، صمم الفريق القُطري للعمل الإنساني في اليمن (HCT) خطة عمل استراتيجية التوطين لمدة عامين (2024-2026) وأقرها تحت شعار "محليًا قدر الإمكان ودوليًا حسب الضرورة".[10] صاغ هذه العبارة في الأصل الأمين العام للأمم المتحدة في القمة العالمية للعمل الإنساني 2016، ووضعت الأساس للتوجه الاستراتيجي لتوطين الدعم الإنساني في جميع أنحاء العالم. في خطة العمل الاستراتيجية التي وضعها الفريق القُطري للعمل الإنساني في اليمن، تم تعريف التوطين على وجه التحديد على أنه "السعي إلى منح المزيد من سلطة اتخاذ القرار والقيادة والموارد للجهات الفاعلة المحلية، مثل منظمات المجتمع المدني والسلطات والقطاع الخاص والمجتمعات المتضررة".[11]

ركزت خطة العمل الممتدة لعامين على هدفين في وقت واحد: تعزيز القدرات المحلية وتحسين الشراكات بين الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والدولية من خلال نهج شامل يراعي النوع الاجتماعي. وقد تضمنت الخطة الأهداف التالية:

- تحسين جودة الاستجابة الإنسانية من خلال تحويل القيادة والملكية إلى السكان المحليين.
- توسيع قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمجال المتاح لها، ويشمل ذلك المنظمات التي تقودها النساء، فيما يتعلق بالتنسيق والقيادة وصنع القرار والوصول إلى التمويل وتخطيط الاستجابة والإدارة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لضمان دراسة احتياجات الفئات المستضعفة والمحرومة بعناية في سياق تصميم الاستجابة وتنفيذها.
- وضع الأسس للتعاون المتبادل والشراكة النافعة والمساءلة بين الجهات المانحة للوكالات الوطنية / المحلية والدولية لتشجيع التوطين.

بناءً على ذلك، تم تعيين فريق عمل للتوطين مكون من سبعة أعضاء في ديسمبر/كانون الأول 2023، منهم ثلاثة ممثلين من المنظمات اليمنية غير الحكومية، بما في ذلك الرئيس والرئيس المشارك، واثنان من وكالات الأمم المتحدة، واثنان من مجتمع المنظمات الدولية غير الحكومية، بالإضافة إلى خمسة ميسرين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. عام 2024، بدأ الفريق القُطري للعمل الإنساني، من خلال مجموعة عمل مراقبة التوطين، بمراقبة التقدم المحرز في إطار أربعة ركائز رئيسية: تنمية القدرات؛ والتنسيق؛ والقيادة/التأثير؛ والتمويل. التزم صندوق التمويل الإنساني في اليمن بتنفيذ الإجراءات الرئيسية وفقًا لاستراتيجية التوطين، ولم تُنشر بعد نتائج هذه المراقبة.

[8] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "استراتيجية مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات في اليمن 2023-20243"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2022، https://data.unhcr.org/en/documents/download/97486

[9] المبادئ الخمسة للشراكة هي: المساواة، والشفافية، والنهج الموجه نحو النتائج، والمسؤولية، والتكامل؛ "عضوية المجموعة والشراكة"، مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، https://www.cccmcluster.org/resources/coordination-toolkit/cluster-membership-participation

[10] "استراتيجية وخطة عمل التوطين 2024-2026"، الفريق القُطري للعمل الإنساني (HCT) في اليمن، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، https://fscluster.org/sites/default/files/2024-02/Annex%203%20Yemen%20HCT%20Localization%20Strategy%20and%20action%20plan.pdf

[11] المصدر نفسه.

التوطين على أرض الواقع: التوجهات والفجوات

خلال السنوات الأخيرة، اتضحت بشكل متزايد جهود المجتمع الدولي لتحقيق قدر أكبر من التوطين في كل من المشاريع الإنسانية والتنموية، وذلك حسبما يظهر من تزايد عدد الشركاء اليمنيين ونسبة المشاريع التي تقودها المنظمات اليمنية غير الحكومية، ولكن وفقًا لخدمة التتبع المالي (FTS) التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الحصة التي تلقاها الشركاء اليمنيون من إجمالي التمويل الإنساني لليمن من 2018 إلى 2023 لم تتجاوز 4%، كما انخفض عدد الشركاء اليمنيين بنحو 18% خلال الفترة نفسها. على الرغم من أن الأرقام تُظهر زيادة طفيفة في النسبة المخصصة للشركاء اليمنيين، سواءً أكانوا محليين أم وطنيين، بلغت 4% في عام 2023 بعد أن كانت 1% في عام 2018، إلا أن الحصة الإجمالية ظلت منخفضة للغاية.[12] يقصد بالمنظمات الوطنية غير الحكومية، تلك التي تعمل على المستوى الوطني وتغطي العديد من المناطق خارج نطاق محافظة معينة أو منطقة محلية، في حين أن المنظمات المحلية غير الحكومية، هي التي تعمل على مستوى المحافظة أو ما دون ذلك.

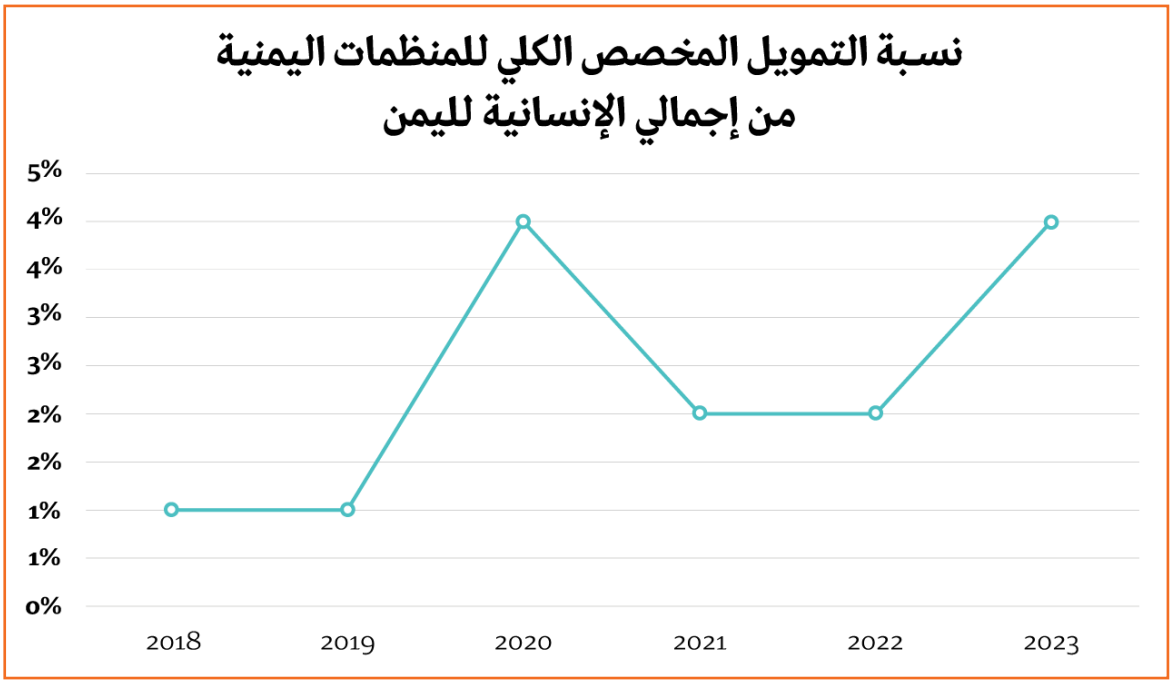

الجدول 1: عدد المنظمات المحلية والوطنية التي تلقت تمويلًا للمساعدات الإنسانية منذ العام 2018

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المنظمات غير الحكومية/ منظمات المجتمع المدني المحلية	50	36	18	20	26	49
عدد المنظمات غير الحكومية/ منظمات المجتمع المدني الوطنية	103	136	39	79	46	77

[12] اليمن 2018، خدمة التتبع المالي (FTS) التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2018

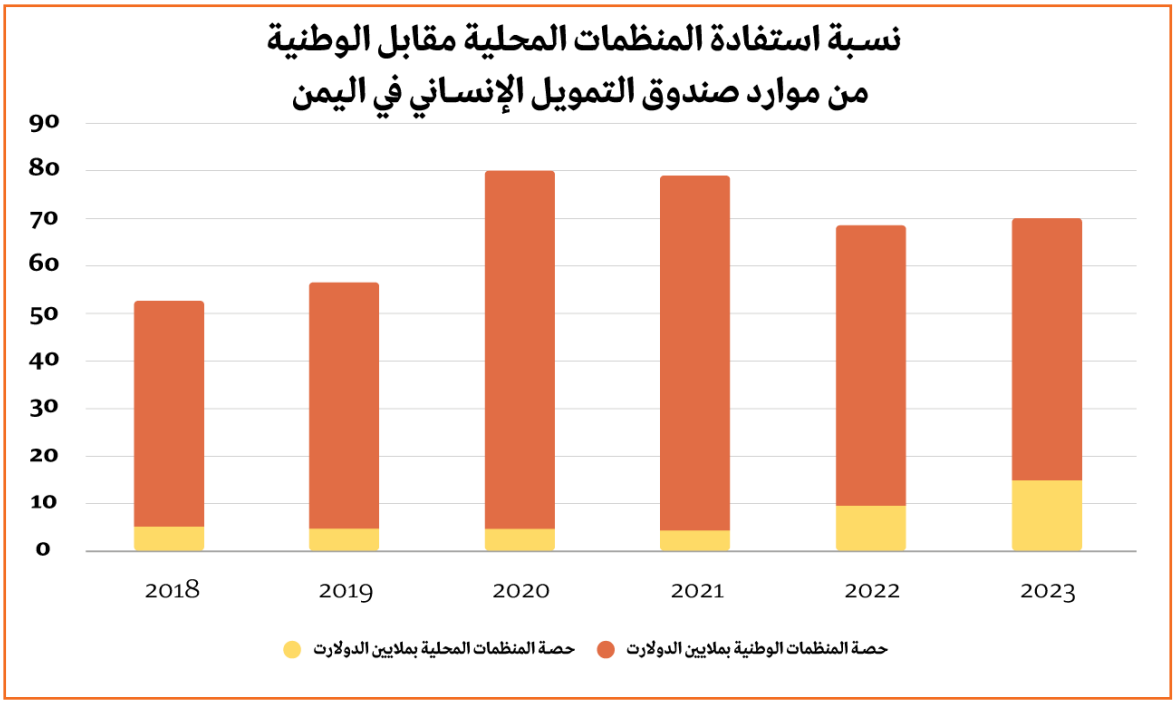

في بيان مشترك صادر عن العديد من المنظمات غير الحكومية اليمنية والدولية، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة، بتاريخ سبتمبر/أيلول 2023، أثيرت مجددًا المخاوف المتعلقة بفجوة التمويل بين المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية من ناحية، والمنظمات غير الحكومية الدولية من ناحية أخرى. احتج البيان بأن مثل هذا التفاوت "يؤثر سلبًا على المساحة النشطة الفعالة التي يتمتع بها المجتمع المدني وقدرته على العمل"، كما دعا البيان إلى زيادة التمويل المقدم لمنظمات المجتمع المدني اليمنية، وخاصة المنظمات التي تقودها النساء، كخطوة نحو التوطين الفعال.[13] تقييم الوكالات المشترك للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2022، على على مسألة فجوة التمويل، مع تسليط الضوء على قضايا مهمة تتعلق بالطريقة التي تم بها دعم المنظمات الوطنية والمحلية.[14]

قد تبدو هذه الانتقادات متناقضة مع الأرقام التي نشرتها الخطة الاستراتيجية لفريق العمل الإنساني القطري في اليمن، ففي عام 2022، تم تخصيص نسبة 46% من تمويل صندوق التمويل الإنساني في اليمن للشركاء الوطنيين، بشكل مباشر وغير مباشر.[15] حققت هذه النسب هدف الصفقة الكبرى والمتمثل في توجيه ما لا يقل عن 25% من صندوق التمويل القُطري المشترك مباشرة للمنظمات غير الحكومية الوطنية، كما أشار تقرير فريق العمل الإنساني القطري لعام 2023، إلى أن صندوق التمويل الإنساني في اليمن، دعم 17 منظمة وطنية تقودها نساء/معنية بحقوق المرأة في 39 مشروعًا، بميزانية إجمالية بلغت 29.9 مليون دولار أمريكي.

يرجع هذا التناقض إلى أن تقرير صندوق التمويل الإنساني في اليمن يستخدم فقط البيانات الواردة من الصندوق نفسه، وليس من مجمل الصناديق التي تتلقى أموال المساعدات الإنسانية التي وصلت إلى اليمن، بما في ذلك التمويل المباشر من الجهات المانحة أو من خلال كيانات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، والتي تكون أعلى بكثير من حصة صندوق التمويل الإنساني في اليمن. في حين يُظهِر صندوق التمويل الإنساني في اليمن تقدماً واعداً بتخصيص نسبة 46% من المساعدات للشركاء الوطنيين عام 2022، فإن هذا لا يمثل سوى جزء ضئيل من إجمالي المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اليمن.[16]

[13] "بيان مشترك بشأن الوضع الإنساني في اليمن وفجوة التمويل"، موقع Relief Web، 14 سبتمبر/أيلول 2023، https://reliefweb.int/report/yemen/joint-statement-yemen-humanitarian-situation-and-funding-gap-enar

[14] اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC)، "تقييم الوكالات المشترك للاستجابة الإنسانية في اليمن (IAHE) للأزمة اليمنية"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 14 يوليو/تموز 2022، ص. 108، https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-humaniatrian-evaluations-steering-group/inter-agency-humanitarian-evaluation-iahe-yemen-crisis

[15] الفريق القُطري للعمل الإنساني (HCT) في اليمن، "استراتيجية وخطة عمل التوطين 2024-2026"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، https://fscluster.org/sites/default/files/2024-02/Annex%203%20Yemen%20HCT%20Localization%20Strategy%20and%20action%20plan.pdf

[16] "نبذة عن صندوق اليمن الإنساني، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية"، مايو/آيار 2023، (Yemen Humanitarian Fund | OCHA (unocha.org

إن فهم الوضع الحقيقي لجهود التوطين في اليمن أمر بالغ الأهمية "يعد صندوق التمويل الإنساني في اليمن قناة تمويل واحدة فحسب، وهو أحد أكثر الأدوات المحلية والفعالة لتقديم المساعدات الإنسانية لليمن. مع ذلك، هناك العديد من قنوات التمويل الأخرى الأكثر أهمية والتي لا تمر عبر الصندوق، وهنا تكمن المشكلة ... بينما نرى توجهات إيجابية في بعض المجالات، مثل صندوق التمويل الإنساني في اليمن، لا تزال الصورة العامة تُظهر مجالًا كبيرًا للتحسين فيما يتعلق بتوجيه المزيد من الأموال مباشرة إلى المنظمات المحلية والوطنية".[17]

مع ذلك، فإن التوطين لا يقتصر فقط على نسبة التمويل التي تتلقاها الكيانات اليمنية، فهناك تحديات أخرى أمام المنظمات المدنية: "نواجه تحديات ضخمة لإثبات وجودنا بالنسبة للجهات المانحة وحتى المنظمات المنفذة الدولية. إنهم يعتبروننا منفذين وليس شركاء حقيقيين، وإذا تصدينا لتصحيح هذه النظرة، فإننا نخاطر بفقدان التمويل اللازم لمشاريعنا، وبدون هذا التمويل نتعرض لخطر الإغلاق".[18]

وفقًا لتقرير أساسي نُشر نهاية عام 2022، حول توطين العمل الإنساني في اليمن، تم تحديد التمويل كواحد من الركائز السبع لقياس التوطين.[19] تتمثل الركائز الست المتبقية أو مؤشرات التوطين الفعال في: الشراكات، والمشاركة، وتعزيز القدرات، والتنسيق والتكامل، وتأثير السياسات، والقيادة. خلص التقرير إلى وجود ما يدل على إحراز تقدم بسيط في ركيزة واحدة فقط، وهي المشاركة، وأشارت نتائج أخرى للتقرير الأساسي إلى وجود فرص لمشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية، ولكن ليس على مستوى صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، استشهد التقرير بأدلة على عدم كفاية الخبرة والتمويل لبناء القدرات وسط المنظمات غير الحكومية المحلية. كذلك، كان من الصعب توفير التمويل المباشر لكل ركيزة من الركائز، وبشكل عام، أشارت النتائج إلى تقدم متفاوت في التوطين ضمن الجهود الإنسانية الحالية في اليمن.

اتفق المشاركون في هذه الدراسة عمومًا مع استنتاجات التقرير الأساسي، مشيرين إلى أنه على الرغم من أن مفهوم الشراكات العادلة مقبول على نطاق واسع من الناحية النظرية، إلا أنه على مستوى الممارسة العملية يتعلق بالمشاركة أكثر من الشراكة الحقيقية. هناك العديد من التحديات التي تواجه التوطين الحقيقي في اليمن، حيث "يتضمن التوطين الحقيقي القيادة والتمثيل وبناء القدرات والشراكة. بينما تشمل التحديات التي تحول دون تحقيق التوطين الحقيقي الوصول إلى البيانات، والمنافسة بين المنظمات غير الحكومية الدولية، والحاجة إلى التعاون الحقيقي وبناء القدرات على المستوى المحلي".[20]

ثمة مشكلة أخرى تتمثل في عدم وجود تعريف متفق عليه للتوطين. حاولت الدراسة الأساسية التي أجريت عام 2022، فهم التوطين من خلال الركائز السبعة المذكورة أعلاه.[21] وبموجب "الصفقة الكبرى"، التزم الموقعون عليها بـ "جعل العمل الإنساني المبدئي محليًا قدر الإمكان ودوليًا حسب الضرورة"، مع الاستمرار في الاعتراف بالدور الحيوي للجهات الفاعلة الدولية، وخاصة في حالات النزاع المسلح.[22] بينما يتبنى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية شعار الصفقة الكبرى "محليًا قدر الإمكان ودوليًا حسب الضرورة"، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح حتى داخل صفحته المخصصة لعرض مفهوم التوطين،[23] وفقًا لتقرير التعاون التنموي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2023.

---

[17] مقابلة مع شعيب الصغير، رئيس المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، 29 فبراير/شباط 2024.

[18] مقابلة مع أحد كبار المديرين في إحدى منظمات المجتمع المدني الوطنية، 20 فبراير/شباط 2024.

[19] وميض شاكر، وبشار مجاهد، ومحمد فيصل، وعبد الرحمن العسلي، "قياس التوطين الإنساني في اليمن: تقرير خط الأساس"، مؤسسة تمدين الشباب (TYF)، مؤسسة إطار للتنمية الاجتماعية، المجلس الدولي للوكالات التطوعية (ICVA)، والمجموعة الاستشارية الإنسانية (HAG)، نوفمبر/تشرين الثاني 2022، https://humanitarianadvisorygroup.org/in-sight/measuring-humanitarian-localisation-in-yemen-baseline-report/

[20] مقابلة مع أفراح الزوبة، المدير التنفيذي للجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين وتنفيذ سياسات الإصلاحات، 19 فبراير/شباط 2024.

[21] تستند هذه المبادئ إلى إطار الأبعاد السبعة للتوطين الذي تم وضعه عام 2017 لصندوق ستارت (Start) وشبكة ستارت (Start Network). انظر، سمروتي باتيل وكويتراد فان برابانت، "شبكة ستارت والتوطين: الوضع الحالي والاتجاهات المستقبلية"، مبادرة التوجيه العالمية (Global Mentoring Initiative) وشبكة ستارت نت وورك (Start Network)، 3 أبريل/نيسان 2017، https://reliefweb.int/report/world/start-fund-start-network-and-localisation-current-situation-and-future-directions-april

[22] "الصفقة الكبرى (Grand Bargain) الفريق العامل رقم 2: توطين العمل الانساني"، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، https://gblocalisation.ifrc.org/?lang=ar

[23] "التوطين"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، https://www.unocha.org/localization

في حين يُفهم التوطين على نطاق واسع على أنه عملية تعزز التنمية الفعالة من خلال تمكين الجهات الفاعلة المحلية، فإنه لا يوجد تعريف مشترك أو مبادئ توجيهية لما يستلزمه التوطين على وجه التحديد. يرجع هذا الغموض إلى تفسير التوطين وتنفيذه بعدة طرق من قِبل مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع التنموي، مما يجعل من الصعب تكوين فهم ونهج مترابطين.[24] في الوقت نفسه، يصف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر التوطين بأنه: "عملية الاعتراف بالقيادة واحترامها وتعزيزها من جانب السلطات المحلية وقدرة منظمات المجتمع المدني المحلية في العمل الإنساني، من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين بشكل أفضل وإعداد الجهات الفاعلة الوطنية للاستجابات الإنسانية المستقبلية".[25]

[24] "تقرير التعاون الإنمائي 2023: مناقشة نظام المساعدات"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 13 فبراير/شباط 2023، https://www.oecd-ilibrary.org/development/development-co-operation-report-2023_f6edc3c2-en

[25] الصفقة الكبرى (Grand Bargain) الفريق العامل رقم 2: توطين العمل الانساني"، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، https://gblocalisation.ifrc.org/grand-bargain-localisation-workstream-2/guidance

إضفاء الطابع المؤسسي على التوطين

يتم تمثيل المنظمات اليمنية بصورة هيكلية في منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني القائمة على المجموعات، فقد أشار أحدث تقرير أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن وجود الشركاء اليمنيين في المجموعات، إلى أن 87 منظمة وطنية تعمل بشكل فعال في واحدة أو أكثر من المجموعات العشر التي تتخذ من الأمم المتحدة مقراً لها، والمنتشرة في 333 منطقة في الدولة.[26] على أرض الواقع، فإن نسبة المنظمات اليمنية النشطة في مجموعة معينة أعلى بكثير من نسبة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. مع ذلك، فإنها غالباً ما تغطي المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها في البلاد، وليست منتشرة على نطاق واسع. على سبيل المثال، في حين تدعي وكالات الأمم المتحدة وجودها في 332 من أصل 333 مديرية، فإن المنظمات الوطنية غير الحكومية موجودة في 299 مديرية، بما في ذلك بعض المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها، ولكن هذا الوجود لا ينعكس في صورة اعتمادات مناسبة مخصصة في الميزانية أو مناصب صنع القرار داخل المجموعات أو دوائر المساعدات والتنمية الأوسع.

يتطلب الوضع المثالي وجود شركاء يمنيين في جميع المناطق التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، مع اتباع نهج تدريجي لاستبدال المنظمات غير الحكومية الدولية بأصحاب المصلحة اليمنيين. في تحليل أجري عام 2021، عن وصول المساعدات الإنسانية للمناطق التي يصعب الوصول إليها في اليمن، اتضح أن أكثر من 10 ملايين شخص محتاج (47% من إجمالي السكان المحتاجين) يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها بسبب الاعتبارات الأمنية، والقيود البيروقراطية، والتحديات الجغرافية، وعدم توفر البنية الأساسية، أو مزيج من هذه العوامل.[27]

مع ذلك، فإن دور وإمكانات الشركاء المحليين، وخاصة المنظمات المجتمعية، أمر بالغ الأهمية في تسهيل وصول المساعدات إلى ملايين الأشخاص المحتاجين في تلك المناطق. لذلك من المنطقي أن يتم تضمينهم في جميع مستويات صنع القرار الإنساني والتنموي، وبالتالي، يجب أن يكون بناء قدراتهم على رأس الأولويات. هذا يتماشى أيضًا مع توصيات الفريق القُطري للعمل الإنساني ردًا على القيود المفروضة على الوصول في المناطق التي يصعب الوصول إليها، والمتضمنة زيادة المساعدات والخدمات - حيث تعتمد المنظمات المجتمعية غالبًا على المنظمات غير الحكومية الوطنية لدعم عملياتها - وإشراك المنظمات غير الحكومية الوطنية بشكل أكثر فعالية على مستوى صنع القرار.[28]

اعترف مسؤول حكومي سابق في وزارة الإدارة المحلية متخصص في قضايا اللامركزية، بأن التحديات على المستوى المحلي معقدة بسبب الاستقطاب الناتج عن الصراع والأطراف المتناحرة، بالإضافة إلى أنه "في حين أن مؤسسات الدولة المركزية عاجزة ومفككة، فهناك فرصة للعمل مع السلطات والمكاتب المحلية التي لا تزال تعمل، رغم أن عملها من تلقاء نفسها". قد يكون الحل الآخر هو أن تضطلع المؤسسات الوطنية، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD)، بدور المانح المحلي والتنسيق بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والجهات المانحة والمنظمات المنفذة المحلية. قال المسؤول السابق: "ومع ذلك، فإن هذا الوضع ليس مثاليًا، لأنه يخاطر باستبدال مؤسسات الدولة، ولكنه الخيار الثاني الأفضل شيء من حيث توطين المساعدات لليمن".[29]

[26] اليمن: حضور المنظمات، يناير/كانون الثاني – مارس/آذار 2024، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA، 30 مايو/أيار 2024، https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-organizations-presence-january-march-2024-enar

[27] "اليمن: تحليل بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في عام 2021"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA، 16 مارس/آذار 2022، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-analysis-humanitarian-access-hard-reach-areas-2021-june-december-2021

[28] المصدر نفسه.

[29] مقابلة مع مسؤول سابق في وزارة الإدارة المحلية، 27 فبراير/شباط 2024.

في ذات السياق، أشار مسؤول في الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى أن الصندوق قد يكون في وضع جيد يؤهله لتولي مثل هذا الدور، لأنه يعتبر بالفعل شريكًا موثوقًا به من قبل الجهات المانحة الكبرى، مثل البنك الدولي، إضافة إلى أنه "يوجد استثمار في قدرات فريق الصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظماته المختلفة. كذلك فإن الكيانات الوطنية الأخرى، مثل مشروع الأشغال العامة الوطني والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، تقدم فرصاً للشركاء اليمنيين لضمان التنمية المستدامة في البلاد من خلال القيادة المحلية"، مضيفين أن مثل هذه المؤسسات تتمتع باستقلالية كافية للعمل دون قيود البيروقراطية الحكومية.[30]

رغم أوجه القصور المتعلقة بتوطين المساعدات الإنسانية، إلا أنه يظل أفضل كثيراً من توطين الدعم التنموي لليمن. في واقع الأمر، وبعيداً عن المجموعات الإنسانية، فإن هياكل التنسيق المؤثرة والرسمية بين الكيانات الدولية واليمنية العاملة في قطاعي المساعدات والتنمية تكاد تكون معدومة.

أشار أحد كبار المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن (UNDP) إلى أنه قبل النزاع، كان هناك أساس لـ "أجندة توطين في إطار اللامركزية، بما في ذلك دعم انتخابات الإدارات المحلية". حسب قوله "كان التحدي يتمثل في أن نظام الحكم لم يرغب في تنفيذ القانون بحجة ضعف القدرة على المستوى المحلي والموارد الخاضعة للرقابة"، وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هدفت إلى الحد من البيروقراطية الحكومية وضمان الشفافية من خلال "نظام النافذة الواحدة"، إلا أن المجتمع الدولي، فضلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، يواجهون الآن بيروقراطية حكومية معرقلة، وعلى الرغم من الحديث عن إحياء نظام النافذة الواحدة، إلا أنهم لاحظوا أن الموظفين العموميين يبدو أنهم يفتقرون إلى القدرة على تنفيذه.[31]

هناك عدد من الهياكل الناجحة في مجال المساعدات التنموية لليمن، والتي تتمتع بأنظمة محلية قوية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة الوطني، و "من النماذج المحلية الناجحة الأخرى في مجال التنمية برنامج تنمية الطرق الريفية وصندوق صيانة الطرق. وقد أثبتت هذه المؤسسات أنه يمكن للكيانات اليمنية تنفيذ مشاريع تنموية واسعة النطاق بشكل فعال من خلال توفر الهيكل المناسب والاستقلالية وبناء القدرات". مع ذلك، فإن "العديد من مؤسسات البنية التحتية والخدمات الحكومية الأخرى، مثل وزارات الكهرباء والزراعة والأشغال العامة والتعليم، كانت أقل نجاحًا في هذا الصدد"، كما أن مشاركة الجهات المانحة كانت ظاهرية في كثير من الأحيان.[32]

الآن هناك فرصة لإشراك المزيد من اليمنيين في مجموعة شركاء اليمن (YPG) التي تأسست في عام 2023، كهيئة تنسيق الجهات المانحة. وفق تحليل الأزمة الإنسانية لعام 2024، الذي أجرته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من حيث التنسيق المؤسسي الذي يربط الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام معًا، وتمثل مجموعة شركاء اليمن العناصر التشغيلية لهذا الهيكل التنسيقي.[33] حاليًا، لا يوجد أي تمثيل يمني تقريبًا في مجموعة شركاء اليمن وفريقها الفني ومجموعات القطاعات، وهي حقيقة تثير الشكوك بشأن التزامهم بالتوطين.

من وجهة نظر مجتمع المانحين، "قد يكون هناك مبرر إلى إشراك اليمنيين في مجموعة شركاء اليمن في مرحلة معينة، لكنني أعتقد أن المشكلة هي أن الجهات المانحة بحاجة إلى ترتيب أمورها أو تصحيح أوضاعها قبل إجراء المزيد من المناقشات حول الهيكل والتوسع"، كما أن هناك المزيد من التنسيق والتوطين على المستوى الفني مقارنة بالمستوى المتعلق بالسياسات والسياسة: "رغم أن التقدم نحو إحراز التوطين بطيء، لكنه موجود. هناك مساحة أكبر للتوطين في مجال العمل الإنساني ببساطة بسبب الحجم وطبيعة هذا العمل. وفي النهاية، فإن الالتزام بالتوطين نتج عن الصفقة الكبرى التي تندرج ضمن المجال الإنساني".[34]

---

[30] مقابلة مع مسؤول في الصندوق الاجتماعي للتنمية، 18 فبراير/شباط 2024.

[31] مقابلة مع أحد كبار الموظفين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، 19 فبراير/شباط 2024.

[32] حوار مع شعيب الصغير، رئيس المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، 29 فبراير/شباط 2024.

[33] "تحليل الأزمة الإنسانية 2024، اليمن"، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)، 21 مارس/آذار 2024،

[34] مقابلة مع ماريبيك ويردا، نائب السفير الهولندي لدى اليمن، 28 فبراير/شباط 2024.

هناك بعض الجهود المبذولة لإضفاء الطابع المؤسسي على التوطين بين هياكل مجتمع الجهات المانحة، و"بينما لا تزال مجموعة شركاء اليمن تعمل على تحديد كيفية إدراج التمثيل اليمني رسميًا داخلها، تركز قيادة مجموعة شركاء اليمن على استضافة الحكومة المعترف بها دوليًا في تجمع مستقبلي لتبادل الأفكار ومناقشة فرص التنسيق"، و"فيما يتعلق بالفريق الفني التابع لمجموعة الشراكة اليمنية الذي أتولى رئاسته حاليًا، تم تفويض كل مجموعة عمل بسلطة وضع استراتيجية مشاركتها مع اليمنيين ونهجها التمثيلي اليمني الشامل".[35]

يشكل انخفاض التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية في اليمن تحديًا كبيرًا أمام تعزيز جهود التوطين. ينطبق هذا بشكل خاص على عمليات التنسيق والفعاليات التي غالبًا ما تتم بمشاركة ضئيلة من أصحاب المصلحة اليمنيين الذين يحتاجون إلى الدعم اللوجستي والمالي، حتى يتمكنوا من المشاركة الفعالة أو حتى حضور مثل هذه الفعاليات. وفقًا لأفراح الزوبة، غالبًا ما يكون هناك نقص في التنسيق بين ممثلي المجتمع الدولي أنفسهم: "هناك منافسة بين الجهود الإنسانية والتنموية، وغالبًا ما تتعارض مع مبدأ التوطين. وفي حين أصبح التوطين الآن توجهًا رائجًا، فإنه يتطلب أكثر من مجرد كلام؛ حيث يحتاج إلى عمل حقيقي على أرض الواقع والشراكة مع الكيانات المحلية".[36]

جهود التنسيق غالباً ما تكون ثنائية وتقودها الكيانات الدولية التي تمتلك الأموال لدعم مثل هذه العمليات. من خلال أعمال باحثين، مثل مارتا كولبورن، يتضح أن إقامة تعاون هادف مع المنظمات العالمية والاستفادة بشكل مباشر من موارد الجهات المانحة لا تزال إحدى التحديات الرئيسية التي لا تزال المنظمات المحلية في اليمن تواجهها.[37] في دراسة أجرتها مارتا، أوردت المنظمات اليمنية أنه على الرغم من الاهتمام المتعهد به بالتوطين كما هو موضح في الصفقة الكبرى وميثاق التغيير، كان هناك نقص في الدعم الدولي المقدم للمجتمع المدني اليمني فيما يتعلق بالاستعداد للاضطلاع بدور في مرحلة بعد النزاع. بالإضافة إلى ذلك، شهد السياق المسيس في كثير من الأحيان التلاعب بالمنظمات من جانب أطراف النزاع، مما يسلط الضوء على إخفاق المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته.[38]

هذا الوضع ليس فريداً من نوعه في اليمن، ففي بحثهما حول التوطين عبر ما سمياه رابطة التنمية والإنسانية والسلام، أوضح الباحثان/ سلطان بركات وسانسوم ميلتون، أن من بين التحديات التي تحول دون التوطين الفعال عبر هذا المحور الثلاثي: الافتقار إلى التمويل المباشر للشركاء المحليين؛ وعدم الاهتمام الكافي ببناء القدرات؛ ومتطلبات الجهات المانحة المعقدة. تؤثر هذه التحديات على الشراكات الحقيقية بين المنظمات الدولية والمحلية.[39] في اليمن، هناك أيضاً التحدي الواضح المتمثل في الوضع الأمني والقدرة على العمل بشكل فعال، ولاسيما في المناطق الشمالية. أشارت ماريك ويردا نائبة السفير الهولندي لدى اليمن، إلى إنه أصبح من الصعب بشكل متزايد على الموظفين المحليين العمل هناك، ناهيك عن الموظفين الدوليين.

أدت معضلة أيهما جاء أولا البيضة أم الدجاجة إلى إعاقة عملية التوطين في اليمن. يرى أحد رجال الأعمال اليمنيين أنه "يتعين علينا أن نبدأ من مكان ما".[40] "إن الافتقار إلى نظراء يمنيين فعالين يشكل عقبة حقيقية ولكنه ليس عذرًا. إذا كان المجتمع الدولي صادقًا في رغبته بدعم اليمن وتمكين إصلاحه المؤسسي لضمان التنمية المستدامة، فإنه يحتاج إلى العمل مع ما هو موجود، وبناء القدرات اليمنية، والاستثمار في بناء المؤسسات التنفيذية من القاعدة إلى القمة" حسب قوله. تتفق أفراح الزوبة مع هذا الرأي: "غالبًا ما تضع وكالات الأمم المتحدة التي تعمل مع الوزارات خططًا دون إشراك الوزارة في التشاور والتخطيط التشاركي. إن بناء قدرات الكيانات والمؤسسات الحكومية، وخاصة في حالات النزاع، يشكل جزءًا من تفويض الأمم المتحدة، وهو عنصر ضروري للتوطين الحقيقي".[41]

---

[35] مقابلة مع كيمبرلي بيل، المدير القطري للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في اليمن، 8 يوليو/تموز 2024.

[36] مقابلة مع أفراح الزوبة، المدير التنفيذي للجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين وتنفيذ سياسات الإصلاحات، 19 فبراير/شباط 2024.

[37] مارتا كولبورن، "مسار جديد للمضي قُدمًا: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 27 يناير/كانون الثاني 2021، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13094

[38] المرجع نفسه.

[39] سلطان بركات وسانسوم ميلتون، "التوطين عبر محور التنمية الإنسانية والسلام"، مجلة بناء السلام والتنمية، المجلد 15، العدد 2، 19 مايو/آيار 2020، ص. 147-163، https://doi.org/10.1177/1542316620922805

[40] مقابلة مع رجل أعمال يمني، 17 فبراير/شباط 2024.

[41] مقابلة مع السيدة/ أفراح الزوبة، المدير التنفيذي للجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين وتنفيذ سياسات الإصلاحات، 19 فبراير/شباط 2024.

توطين المساعدات في اليمن: ماهية الجهات وأسلوب التنفيذ

نظرًا لعدم وجود إجماع على تعريف موحد قابل للقياس للتوطين في مجال المساعدات ودعم التنمية، فإن استيعاب هذا المفهوم يعتمد على الجهة التي تنظر إليه ومن أي زاوية. على الرغم من الاتفاق من حيث المبدأ على الحاجة إلى إنفاذ التوطين والشرط الشامل المتمثل في ضرورة تمكين الشركاء المحليين بشكل أكبر، فإن الأولويات والأساليب لتحقيق ذلك تظل محل نزاع بين اليمنيين من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

أزمة التوطين من وجهة نظر المجتمع الدولي

تُظهِر المقابلات مع ممثلي الجهات المانحة والمنظمات الدولية أنه على الرغم من حرصهم على المضي قدمًا في أجندة التوطين في اليمن، فإن قيود وصول المساعدات والبيروقراطية الحكومية التي يفرضها أطراف النزاع وسلطات الأمر الواقع تشكل عقبات خطيرة. تُعَد اعتقالات الحوثيين هذا العام لليمنيين للأشخاص العاملين مع المنظمات الدولية بصنعاء أحدث مثال على الصعوبات التي تواجهها المنظمات.[42] أثار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات مراراً وتكراراً أسئلة تتعلق بإمكانية وصول المساعدات والفساد والمساءلة في هذه الدراسة، وبينما أظهرت بعض وكالات الأمم المتحدة استعداداً أكبر لتخفيف بعض القيود الأمنية لتمكين موظفيها من زيارة المواقع على الطبيعة ومراقبة المساعدات، يظل الموظفون في المنظمات الدولية معرضين لخطر كبير في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون - وهو ما يزداد سوءاً بسبب الصراع بين الحوثيين والولايات المتحدة بسبب الهجمات التي تتعرض لها حركة الملاحة في البحر الأحمر.[43] هناك أيضاً خطر مستمر يتمثل في فتور التمويل بسبب وجود حالات الطوارئ الأخرى التي تصرف الانتباه بعيداً عن اليمن.[44]

العقبة الأخرى أمام التوطين، من منظور المجتمع الدولي، هي الافتقار إلى شركاء يمنيين على الجانب الحكومي لديهم القدرات المناسبة. مع هذا وعلى الرغم من أن السلطات المحلية كانت تعتبر عقبة أكثر من كونها عاملاً تمكينيًا، فقد كشف تقرير الأساس لعام 2022، الذي يقيس معدل التوطين في اليمن، عن أن السلطات المحلية في الجنوب (المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة) أكثر استعدادًا للعمل مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية.[45] علاوة على ذلك، هناك فرص للعمل مع القادة الثقافيين، مثل الشخصيات القبلية، والزعماء على المستويين الديني والمجتمعي، الذين يتمتعون بالمصداقية في مجتمعاتهم ويريدون أن يُنظر إليهم بشكل إيجابي. يمكن الاستفادة من هذا الأمر في إقامة شراكات محلية أكثر ودًا وكفاءة.

[42] "اليمن: الحوثيون يخفون عشرات موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني"، هيومن رايتس ووتش، 26 يونيو/حزيران 2024، https://www.hrw.org/ar/news/2024/06/26/ye-men-houthis-disappear-dozens-un-civil-society-staff

[43] وزير الخارجية أنتوني بلينكن، "تصنيف الحوثيين إرهابيين"، وزارة الخارجية الأمريكية، 27 يناير/كانون الثاني 2024، https://www.state.gov/terrorist-designation-of-the-houthis/

[44] "اليمن: تراجع التمويل والتصعيد يهدّدان آفاق السلام والتعافي بعد تسع سنوات من الأزمة"، المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، 25 مارس/آذار 2024، https://www.nrc.no/arabic/news/2024/yemen-funding-cuts-and-escalation-threaten-peace-prospects-and-recovery-after-nine-years-of-crisis/

[45] وميض شاكر، وبشار مجاهد، ومحمد فيصل، وعبد الرحمن العسلي، "قياس التوطين الإنساني في اليمن: تقرير خط الأساس"، مؤسسة تمدين الشباب (TYF)، مؤسسة إطار للتنمية الاجتماعية، المجلس الدولي للوكالات التطوعية (ICVA)، والمجموعة الاستشارية الإنسانية (HAG)، نوفمبر/تشرين الثاني 2022، https://humanitarianadvisorygroup.org/in-sight/measuring-humanitarian-localisation-in-yemen-baseline-report/

يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن بأن الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية، أن تفعل المزيد من أجل تمكين النظراء اليمنيين، وخاصة فيما يتعلق بجهود التنمية، مع توفر معدل كافٍ من الاستقرار على المستوى المحلي لتشجيع الجهات المانحة للتنمية على عقد المزيد من الشراكات، لكن "من الصعب على الجهات المانحة أن ترى هذا (إمكانية القيام بالمزيد) عندما لا تكون موجودة على أرض الواقع وفي خضم السرد المستمر من المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى، الذي يشير إلى أن الاحتياجات الإنسانية لا تزال تشكل المشكلة الأكبر". يجب دعم البنية الأساسية وبناء القدرات المحلية بدلاً من الانغماس في سردية "احتياجات اليمن".[46]

تتفق مع هذا الطرح آراء أخرى: " شهدنا تحولاً نحو نموذج خطة الاستجابة الإنسانية مع تزايد الاحتياجات الإنسانية، وفي حين ساعد هذا في تنسيق عملية الاستجابة الإنسانية، إلا أنه طرح أيضاً تحديات أمام جهود التنمية والتوطين على المدى الطويل". لقد تحولت الاتجاهات الدولية صعوداً وهبوطاً، فقد أوقفت العديد من الجهات المانحة مشاريع التنمية عندما اندلعت الحرب عام 2015، حتى البنك الدولي، وهو جهة مانحة إنمائية، أعاد تخصيص بعض التمويل، واستأنفت بعض الجهات المانحة الإقليمية في وقت لاحق تمويل مشاريع التنمية. "الأهم من ذلك أن مؤسسات مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، وبرنامج تنمية الطرق الريفية، استمرت في تنفيذ المشاريع حتى أثناء الأزمة، مما يثبت مرونتها وقدرتها".[47]

إن إعادة صياغة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من جهة، ونظيراتها اليمنية من جهة أخرى، أمر مطلوب للتغلب على تحدي الشراكة، و"يتعين علينا مراجعة دور وكالات الأمم المتحدة أثناء الأزمة، مع التركيز على الاستدامة والجودة. فقد ثبت أن هيكلها الهرمي مكلف وغير فعال بالنسبة لليمن، مما أثار المخاوف بشأن الشفافية والكفاءة والمنافسة مع الكيانات الوطنية ... لابد من توضيح دور مؤسسات الدولة قبل وبعد التعافي من الأزمة. كذلك يجب النظر بعناية فيما إذا كانت الدولة ستشارك في التنظيم وصنع السياسات وتقديم الخدمات، أو مجرد التنظيم، مع كيانات أخرى كالمنفذين".[48]

مما لا شك فيه أن العمل مع عدة شركاء بقدرات متفاوتة يشكل تحديًا، ناهيك عن العمل في بيئة متقلبة ومعقدة مثل اليمن. العام الماضي، أطلقت وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO) البريطانية، برنامجًا في اليمن يحاول التعامل مع هذا الوضع. من خلال مبادرته "Brightly" (مشروع يهدف إلى بناء القدرة على الصمود من خلال أنظمة تحول وقيادة متكاملة إنسانية قائمة على المجتمع في اليمن). يتولى المكتب التابع لوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في اليمن التنسيق مع المنظمات اليمنية والدولية غير الحكومية لتقديم الدعم للمنظمات اليمنية المحلية.[49]

"يعد التوطين أولوية على مستوى السياسات والبرامج بالنسبة للمملكة المتحدة في اليمن، ولدينا إرشادات على المستوى المركزي بشأن هذا الأمر. ولكن ثمة حواجز أمام الشراكات الفعالة في اليمن. إن وجودنا على أرض الواقع غير ممكن لأسباب أمنية، مما يحد من فهمنا للوضع الفعلي الذي يواجهه شركاؤنا اليمنيون".[50] يتطلب التوطين الحقيقي موازنة متطلبات الجهات المانحة، والتي تشمل مقترحات المشاريع المتطورة، وضوابط الشفافية والتوازنات، وأطر الرصد والتقييم، مع القدرات المتنوعة التي تتمتع بها المنظمات اليمنية. المكتب التابع لوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في اليمن، يشجع الشراكات مع المنظمات التي تقودها النساء وتتفهم تعقيدات المجتمع اليمني، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتمول المشاريع التي تعود بالنفع على النساء والفتيات. "هذا النهج لا يركز فقط على تمكين المنظمات التي تقودها النساء وبناء قدراتها كمجتمع مدني، بل يستهدف أيضًا تمكين النساء والفتيات في المجتمعات التي يخدمونها".[51]

---

[46] مقابلة مع أليكس هاربر لتقرير " التنمية قادمة"، 18 مايو/آيار 2023، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/22235

[47] مقابلة مع شعيب الصغير، رئيس المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، 29 فبراير/شباط 2024.

[48] مقابلة مع أفراح الزوبة، المدير التنفيذي للجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين وتنفيذ سياسات الإصلاحات، 19 فبراير/شباط 2024.

[49] "مع تفاقم أزمة الجوع في اليمن، تم الإعلان عن مبادرة جديدة كبرى لمعالجة انعدام الأمن الغذائي"، منظمة CARE الدولية في المملكة المتحدة، 27 فبراير/شباط 2023،

[50] مقابلة مع مسؤول بوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية، 9 يوليو/تموز 2024.

[51] المصدر نفسه.

أزمة التوطين من منظور اليمنيين

يشكو اليمنيون الذين أجريت معهم المقابلات من أجل هذه الدراسة، من أنهم يواجهون القيود نفسها التي يواجهها المجتمع الدولي من حيث البيروقراطية الحكومية والروتين، ولكن بشكل أكثر حدة. المتطلبات الصارمة التي تفرضها الجهات المانحة والافتقار إلى الدعم لتوفير التكاليف اللوجستية والتشغيلية يقوضان قدرة الشريك اليمني على التعامل مع هذه التحديات. يؤكد تقرير تقييم الوكالات المشترك للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2022، هذا الواقع، حيث أشار إلى عدم توفر الدعم اللازم للشركاء المحليين للتصدي لهذا التحدي.[52] تم تلخيص ذلك في مشكلة استرداد التكاليف بالنسبة للمؤسسات الوطنية، حيث لا تدفع الجهات المانحة أية نفقات إدارية أو غيرها من النفقات غير المباشرة، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على المنظمات الوطنية، وخاصة المحلية، كما يجعلها غير قادرة على تحسين قدراتها المؤسسية، وبالتالي يشكل تمييزًا مباشرًا ضد المنظمات المجتمعية الأصغر حجمًا التي تعتمد على المشاريع للبقاء. تطلب وكالات الأمم المتحدة من الشركاء المحليين دفع التكاليف التشغيلية مقدمًا قبل استردادها بعد اكتمال المشروع.

وردت الدعوة إلى التمويل المرن ضمن استراتيجية الوصول التي وضعها فريق العمل الإنساني القطري عام 2021، حيث تضمنت هدف تبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة والحد من التدخل في تقديم المساعدات وبرامجها.[53] بالنظر إلى أن المسؤولين عن هذه الإجراءات هم في الواقع أطراف النزاع وليس منظمات المجتمع المدني أو المجتمع الدولي، فيبدو أن هدف التمويل المرن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوساطة السياسية، وحتى ذلك الحين، يجب دعم المنظمات المحلية في التعامل مع مثل هذه التحديات.[54]

من هذه الجهود ما حدث عام 2012، عندما أوصى فريق الإصلاحات الاقتصادية اليمني، بقيادة العديد من قادة القطاع الخاص اليمني البارزين والخبراء الاقتصاديين، بإنشاء صندوق دولي لدعم التنمية في اليمن. كانت الفكرة إنشاء هيئة تنفيذية مستقلة عن الحكومة، ولكنها تضم ممثلين عن الحكومة والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأي أصحاب مصلحة ذوي صلة في مجلس إدارتها. يكون المجلس مسؤولاً عن تقرير أولويات التنمية في البلاد، ووضع مقترحات لمشاريع التنمية، وتقديمها للجهات المانحة. وبمجرد التزام الجهات المانحة بتمويل مثل هذه المشاريع، تتولى الهيئة التنفيذية لهذا التمويل مسؤولية التنفيذ وتحقيق نتائج بطريقة مهنية وفعالة من حيث التكلفة وخاضعة للمساءلة، متجاوزة مسار البيروقراطية الحكومية والروتين. تلتزم الحكومة، باعتبارها جزءًا من المجلس والجهات التي تعطي الضوء الأخضر للمشاريع ذات الأولوية على أعلى المستويات، بتسهيل عمل الصندوق وتقديم الامتيازات/التسهيلات والتراخيص اللازمة، في حين تقدم الجهات المانحة الدعم المالي والخبرة إذا لزم الأمر. "لقد قوبل اقتراحنا بالرفض مرة تلو الأخرى، لكن اليوم يمثل فرصة جديدة. يمكننا إجراء المزيد من التعديلات عليه لوضع مراحل التنفيذ وتحديثه لمواجهة تحديات اليوم، ولكن من حيث المبدأ يجب أن يظل قائمًا".[55]

من وجهة نظر السلطات المحلية، لا بد من وجود بطل محلي قوي لفرض توطين المساعدات والتنمية "إن التزامنا تجاه شعبنا أولاً وقبل كل شيء. لذلك كان علينا أن نكون حريصين ونستعين بالمتخصصين من أبناء اليمن والمؤهلين في المكاتب التنفيذية المحلية للتوصل إلى خطة محكمة. بمجرد أن أدركنا ما نريده وكيفية تحقيقه، ذهبنا إلى الجهات المانحة وكانوا على أتم استعداد لتقديم المساعدة". جدير بالذكر أن على السلطات المحلية التنسيق مع السلطة المركزية حتى عند العمل مع قوى محلية، إن "الأمر لا يزال يشكّل تحديًا مستمرًا، ولكن صدق أو لا تصدق، فإن التمويل ليس التحدي الرئيسي - بل القيادة والتنسيق والمساءلة".[56]

---

[52] اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC)، "تقييم الوكالات المشترك للاستجابة الإنسانية في اليمن (IAHE) للأزمة اليمنية"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 14 يوليو/تموز 2022، ص. 108، https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-humaniatrian-evaluations-steering-group/in-ter-agency-humanitarian-evaluation-iahe-yemen-crisis

[53] "اليمن: تحليل بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في عام 2021"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 16 مارس/آذار 2022، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-analysis-humanitarian-access-hard-reach-areas-2021-june-december-2021

[54] نونسو جيديوفور، "توطين العمل الإنساني"، خدمة الابتكار التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 2021، https://www.unhcr.org/innovation/wp-content/uploads/2021/10/Localizing-Humanitarian-Action_web.pdf

[55] حوار مع رجل أعمال يمني، 17 فبراير/شباط 2024.

[56] حوار مع نبيل شمسان، محافظ تعز، 16 فبراير/شباط 2024.

أزمة التوطين من منظور داخلي

ثمة جانب آخر من جوانب التوطين غالبًا ما يتم غض الطرف عنه في المناقشات وهو المستوى الثانوي للتوطين، أو بعبارة أخرى "إضفاء الطابع المحلي على/توطين التوطين"، داخل منظمات المجتمع المدني اليمنية. تكشف النتائج من المقابلات التي أجريت لهذه الدراسة والأعمال السابقة[57] عن تباين كبير في الوصول إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والشبكات داخل مجتمع الجهات المانحة بين المنظمات الوطنية اليمنية المعروفة والمنظمات المحلية على مستوى المجتمع المحلي، ولا سيما في المناطق النائية أو التي يصعب الوصول إليها، وبالنسبة للمنظمات الصغيرة التي تقودها النساء. هذا يعني أن عددًا قليلاً فقط من المنظمات الوطنية قادرة على التنافس من أجل الحصول على المنح الكبيرة، حيث يتوفر لديهم ما يكفي من الأموال الداخلية لضمان استدامتها بين المشاريع.

إن المشاريع والمنح قصيرة الأجل لا تسهم بشكل كبير في دعم المنظمات المحلية أو تُحدث تأثيرًا حقيقيًا على أرض الواقع "دائمًا ما تكون الاستدامة موضع تساؤل بشأن الطريقة المتبعة لإدارة المساعدات ودعم التنمية في اليمن، فالجهات المانحة قد تتردد في الالتزام بتخصيص مبالغ كبيرة من المال لسنوات عديدة، بسبب عدم الاستقرار والافتقار إلى وجود السلطات المحلية الموثوقة، مما يضر بعملية التعلم والأثر الناتج عن عملنا على أرض الواقع ... هناك حاجة للاستثمار محليًا على نحو يحمي من الاضطرابات على المستوى الوطني، لكن ذلك يتطلب الوقت والموارد، وقبل كل شيء الالتزام".[58] يمكن للمنظمات الوطنية التنموية المعروفة، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، أن تؤدي دور الشريك التنموي الوطني نيابة عن الحكومة غير الفعالة، لكن الوضع الأمني المضطرب يخلق الكثير من المخاطر.

يتماشى هذا الاستنتاج مع دراسة أجرتها المجموعة الاستشارية الإنسانية (HAG)، عام 2023، حول تعريف ومتطلبات التوطين في مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات. كشفت الدراسة عن وجود فجوة في إدراك مفهوم التوطين بين المنظمات الدولية والمنظمات الوطنية اليمنية والمنظمات المحلية.[59] كما هو موضح في الجدول 1، تراجع عدد المنظمات المحلية اليمنية مقارنة بالمنظمات الوطنية منذ العام 2018، على الرغم من مضاعفة الحصة الإجمالية للتمويل. في حين أن هذه الزيادة في التمويل تعد مؤشرًا إيجابيًا للمشاريع الأكبر التي تقودها المنظمات الوطنية اليمنية المعروفة، إلا أنها تثير تساؤلات حول الشمولية، والحاجة إلى بناء قدرات المنظمات المجتمعية المحلية، وحصتها من التمويل.

في حين تعترف معظم المنظمات غير الحكومية اليمنية والدولية بالحاجة إلى المزيد من التوطين والتمويل للمنظمات غير الحكومية اليمنية، إلا أنه لا يتم إيلاء أولوية للدفاع عن هذه المطالب في المناطق المحلية والنائية من البلاد. يرجع هذا جزئيًا إلى أن المنظمات الوطنية اليمنية الأكثر شهرة عادة هي التي تملك القدرة على الوصول إلى الشبكات الدولية والمزيد من النفوذ. على سبيل المثال، في بيان وقعته 60 منظمة غير حكومية يمنية و38 منظمة غير حكومية دولية ووكالات الأمم المتحدة بشأن التوطين في سبتمبر 2023، كان التركيز على أربعة مطالب رئيسية، لا يتناول أي منها التفاوت بين أصحاب المصلحة اليمنيين أنفسهم.[60] شملت هذه المطالب رفع مستوى الجودة والتمويل المرن للأعمال الإنسانية، وضمان المساواة في التمويل عبر القطاعات، وضمان التوفر المبكر والتمويل المستمر، والعمل بشكل جماعي لزيادة الترابط بين المساعدات الإنسانية والتنموية.

من ناحية أخرى، ورد في تقرير تقييم الوكالات المشترك للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2022، ما يشير إلى هذا

[57] نادية السقاف، وأليكس هاربر، وجويل ثورب، "التنمية قادمة: توخوا الحذر في تطلعاتكم"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 8 مارس/آذار 2024، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/22235

[58] مقابلة مع أحد كبار المديرين في إحدى منظمات المجتمع المدني الوطنية، 20 فبراير/شباط 2024.

[59] المجموعة الاستشارية الإنسانية، "التوطين في تنسيق مجموعات إدارة وتنسيق المخيمات (CCCM): الفرص وآفاق المستقبل"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، قيد النشر.

[60] "بيان مشترك بشأن الوضع الإنساني في اليمن وفجوة التمويل"، موقع Relief Web، 14 سبتمبر/أيلول 2023، https://reliefweb.int/report/yemen/joint-statement-yemen-humanitarian-situation-and-funding-gap-enar

التباين في الشراكات، حيث ذُكرت الحاجة إلى المساواة في الوصول وتوفير الفرص عند اختيار الشركاء اليمنيين. يذكر التقرير أن "اختيار المنظمات غير الحكومية الوطنية كشركاء منفذين يبدو أنه لا يستند إلى تحديد نقاط ضعف الحماية للسكان المحليين وتقييم قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية والشبكات المجتمعية. يسهم الافتقار إلى مثل هذه التقييمات في خلق تصورات تتعلق بالمحسوبية، ويعطي الجهات التي تتمتع بإمكانية وصول أفضل إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مواضع متميزة".[61] بالمثل، تضمنت خطة العمل الاستراتيجية للتوطين التي وضعها فريق العمل القُطري للعمل الإنساني 2024-2026، هدفًا محددًا يتمثل في زيادة كمية ونوعية الشراكات المباشرة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية الأصغر حجمًا، ويشمل ذلك المنظمات التي تقودها النساء.[62]

يمكن أن تتسبب الفجوة الموجودة بين المنظمات المحلية والوطنية في خلق شعور بالاستياء، واقتتال داخلي في أجواء يتراجع فيها التمويل الإنساني لليمن.[63] حاول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تشجيع المنظمات غير الحكومية الوطنية تمكين المنظمات المحلية من خلال اشتراط التعاون مع ثلاث منظمات أصغر حجمًا في المشاريع الممولة، ولكن تم استبعاد هذا الشرط في السنوات الأخيرة بسبب الحاجة إلى تمويل إضافي لمساعدة المنظمات المحلية في إدارة الرصد والتقييم "كان لابد من الحصول على هذه التكاليف الإضافية من الميزانيات الحالية، وبصفتنا شركاء يمنيين، كنا بالفعل تحت ضغط من حيث التكاليف التشغيلية".[64]

تشير نتائج هذا البحث أيضًا إلى أن بعض المنظمات المحلية بحاجة إلى تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الترهيب.

[61] اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC)، "تقييم الوكالات المشترك للاستجابة الإنسانية في اليمن (IAHE) للأزمة اليمنية"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 14 يوليو/تموز 2022، ص. 108، https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-humaniatrian-evaluations-steering-group/in-ter-agency-humanitarian-evaluation-iahe-yemen-crisis

[62] "استراتيجية وخطة عمل التوطين 2024-2026"، الفريق القُطري للعمل الإنساني (HCT) في اليمن، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، https://fscluster.org/sites/default/files/2024-02/Annex%203%20Yemen%20HCT%20Localization%20Strategy%20and%20action%20plan.pdf

[63] "انخفاض المساعدات الإنسانية في اليمن بنسبة تزيد عن 60% خلال خمس سنوات"، هيئة إنقاذ الطفولة، 25 سبتمبر/أيلول 2023، https://www.savethechildren.net/news/humanitarian-aid-yemen-slashed-over-60-five-years

[64] مقابلة مع أحد كبار المديرين في إحدى منظمات المجتمع المدني الوطنية، 20 فبراير/شباط 2024.

خاتمة

عملت هذه الدراسة على استكشاف التعقيدات والتحديات المرتبطة بتوطين المساعدات والتنمية في اليمن، وألقت الضوء على العوائق والفرص الكبيرة الموجودة في هذا المسعى المهم. في حين كان هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى التوطين وإحراز قدر من التقدم في دمج الشركاء اليمنيين، وخاصة في الأطر الإنسانية، لا تزال هناك عقبات كبيرة. تشمل هذه العقبات: حكومة مركزية غير فعالة؛ وسلطات سياسية مستقطبة؛ وفهم محدود للتوطين؛ وعدم كفاية التمويل وبناء القدرات للمنظمات المحلية، وخاصة المنظمات المجتمعية، وتلك الموجودة في المناطق النائية، والمنظمات الأصغر التي تقودها النساء. رغم أن جهود المجتمع الدولي تستحق الإشادة في بعض النواحي، إلا أنها لم تحقق بعد الإمكانات الكاملة للنهج المحلي الحقيقي.

في ظل ما يقرب من عقدين من عدم الاستقرار، يفرض السياق اليمني تحديات فريدة تتطلب نهجًا مخصصًا ودقيقًا للتوطين. وتؤكد الاستنتاجات على الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة تتجاوز مجرد زيادة نسبة الأموال الموجهة إلى الكيانات المحلية. ينطوي التوطين الحقيقي على تمكين الجهات الفاعلة المحلية، وتعزيز الشراكات الحقيقية، ومعالجة أوجه التفاوت داخل المجتمع المدني اليمني نفسه.

تمثل استراتيجية التوطين التي وضعها فريق العمل القُطري للعمل الإنساني 2024-2026، نقطة انطلاق ممتازة لتحقيق قدر كبير من التوطين وتمكين منظمات المجتمع المدني، ولكن خطة العمل لا تتناول بشكل كاف التصدي للعوائق التي تحول دون التوطين والمتسبب فيها الحكومة وسلطات الأمر الواقع، مثل القوات غير الحكومية في الميدان.

وفق نتائج المقابلات، ظهرت الهيئات الحكومية والسلطات المحلية مرارا وتكرارا كعقبات رئيسية أمام التوطين الفعال بسبب البيروقراطية والفساد والافتقار إلى القدرات. يشكل أحد أهداف فريق العمل القُطري للعمل الإنساني، الذي يدعو إلى دعم آليات التنسيق الوطنية، مدخلاً محتملاً لحل هذه المشكلة. مع ذلك، من المهم أن ندرك أنه بالنسبة لهذه المشكلة على وجه الخصوص، ستكون هناك حاجة إلى الوساطة السياسية والضغط من البلدان المانحة. يجب أن تأتي الاستفادة من المعرفة المحلية القائمة في صميم هذه الوساطة لضمان التوازن الدقيق بين بناء القدرات الخارجية وتبني الحلول المحلية. هذا الجانب مهم بشكل خاص نظرا لاختلاف مستويات نجاح وحدات تنفيذ المشاريع لدينا عبر مختلف القطاعات.

التوصيات

- **وضع تعريف واضح وقابل للقياس وموحد للتوطين.** يجب أن يتم ذلك من خلال عملية شاملة مع جميع أصحاب المصلحة اليمنيين بطريقة تبني ملكية محلية لمصطلح "التوطين" وتحمل جميع أصحاب المصلحة المسؤولية بشكل متناسب. يجب أن يتماشى التعريف مع المبادئ الموضحة في الصفقة الكبرى، وأن يكون مصممًا وفقًا للاحتياجات والسياق المحددين لليمن. يشمل هذا أيضًا إنشاء هياكل رسمية لإضفاء الطابع المؤسسي على التوطين داخل القطاعات الإنسانية والتنموية في اليمن، ويمكن أيضًا تشكيل هيئة مستقلة للإشراف على جهود التوطين.

- **الالتزام بتمويل بناء القدرات وتكاليف الإدارة والتنسيق وغيرها من النفقات التشغيلية، علاوة على ميزانيات المشروع.** يجب على الجهات المانحة الالتزام بالاستثمار في برامج بناء القدرات الشاملة للمنظمات المحلية والوطنية اليمنية، مع التركيز على التنمية المؤسسية وإدارة المشاريع والرصد والتقييم والإدارة المالية. كذلك لابد من تمويل مبادرات بناء القدرات والتنسيق بشكل كافٍ، مع تخصيص بنود محددة في الميزانية لتمكين المنظمات المجتمعية المحلية.

- **تعزيز الشراكات الحقيقية والأكثر إنصافاً واتخاذ القرارات بصورة مشتركة.** يشمل هذا أيضاً واجب الرعاية، حيث تُعتبر سلامة ورفاهية الشركاء أولوية أثناء مشاركتهم في تصميم المشروع وتنفيذه وعمليات الرصد والتقييم، ولابد من تعزيز الشراكات العادلة بين الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات اليمنية، وضمان مشاركة الشركاء المحليين في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، مما يتيح مزيدًا من الوقت لمناقشة المقترحات، والتقييم في منتصف المدة للنتائج المحددة، وأخذ الملاحظات من الشركاء المحليين على محمل الجد.

- **تشجيع المنظمات الوطنية على تمكين المنظمات الأصغر، وخاصة المنظمات التي تقودها النساء، من خلال تولي الأولى مسؤولية التوطين بشكل أكبر داخل المجتمع المدني اليمني.** ينبغي إقامة شراكات بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات المحلية الصغيرة التي تبني قدرات الأخيرة في هذا الصدد.

- **زيادة التمويل المباشر والمرن المتاح للمنظمات اليمنية.** ينبغي أن يأخذ النهج المتبع في تقديم الدعم الإنساني والتنموي في الاعتبار الوضع السياسي والأمني المضطرب، وبالتالي، ينبغي تخصيص حصة أكبر من أموال المساعدات الإنسانية والتنموية المرنة مباشرة للمنظمات المحلية والوطنية اليمنية، بما يلي أو يتجاوز مستهدف الصفقة الكبرى المتمثل في نسبة 25% لصناديق التمويل القُطرية المشتركة.

- **تصميم أطر إبداعية للمساءلة والشفافية للتعامل مع التحديات البيروقراطية التي تواجهها السلطات المحلية.** يشمل هذا العمل من خلال القطاع الخاص والهيئات شبه الحكومية الوطنية، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، مع تمكين الهيئات التنفيذية على المستوى المحلي لدعم اللامركزية المسؤولة والاستدامة إعادة تأهيل المؤسسات المحلية. ينبغي أن تمتد تدابير المساءلة إلى تقارير الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية. على سبيل المثال جعلها متاحة على الموقع الإلكتروني باللغة العربية. يجب كذلك أن تكون هناك حصة من التمويل تنطوي على متطلبات أقل صرامة، حتى يتسنى للمنظمات الأقل شهرة تلقي المنح، وينبغي أن تستمد أولويات التمويل من المجتمعات المحلية.

- **الضغط على الدول المانحة لضمان التزام المنظمات غير الحكومية الدولية بتبسيط الإجراءات الإدارية والحد من التدخل البيروقراطي في تقديم المساعدات، مع مراعاة السياق السياسي المعقد في اليمن.** لابد من فهم الديناميكيات السياسية المحلية والانخراط فيها، وينبغي للسلطات السياسية في الدول المانحة أن تعمل بالتعاون مع مجموعاتها الإنسانية لتسهيل التنفيذ وزيادة التأثير.

د. نادية السقاف مديرة منتدى القرن الحادي والعشرين (منظمة إعلامية وبحثية مقرها المملكة المتحدة، متخصصة في الإعلام والسلامة الرقمية والنوع الاجتماعي والتحولات الديمقراطية وتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية). كانت السقاف أول امرأة تُعيَّن وزيرة للإعلام في اليمن. كما شغلت منصب رئيس تحرير صحيفة يمن تايمز، أول صحيفة باللغة الإنجليزية في البلاد. حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة ريدنج في المملكة المتحدة في العلوم السياسية.

أُعدت هذه الورقة في إطار مشروع "آفاق تحسين تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن من منظور اقتصادي ومحلي" المُموّل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

www.sanaacenter.org